

تفسير البحر المحيط

@ 419 @ لداخل عليه همزة التقرير . ولما كان قوله : { لَوَ أَنَّ اللَّاهَ هَدَانِي }
وجوابه متضمناً نفى الهداية ، كأنه قال : ما هداني ، فقليل له : { بَلَاىَ قَدَّ }
جَاءَتْكَ أَيَاتِي { مرشدة لك ، فكذبت . وقال الزمخشري : رد من ا على ومعناه : بلى
قد هديت بالوحي . انتهى ، جرياً على قواعد المعتزلة . وقال ابن عطية : وحق بلى أن تجيء
بعد نفى عليه تقرير ، وقوله : { بَلَاىَ } جواب لنفى مقدر ، كأن النفس قالت : فعمرى في
الدنيا لم يتسع للنظر ، أو قالت : إني لم يتبين لي الأمر في الدنيا ونحو هذا . انتهى .
وليس حق بلى ما ذكر ، بل حقها أن تكون جواب نفى . ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم
يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم ، ووقع ذلك أيضاً في كلام سيبويه نفسه أن أجاب
التقرير بنعم اتباعاً لبعض العرب . وقال الزمخشري : فإن قلت : هلا قرن الجواب بما هو
جواب له ، وهو قوله : { لَوَ أَنَّ اللَّاهَ هَدَانِي } ، ولم يفصل بينهما بآية ؟ قلت :
لأنه لا يخلو ، إما أن يقدم على أخرى القرائن الثلاث فيفرق بينهما ، وإما أن تؤخر القرينة
الوسطى . فلم يحسن الأول لما فيه من تبتير النظم بالجمع بين القرائن ؛ وأما الثاني ،
فلما فيه من نقص الترتيب ، وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعلل بفقد الهداية
. ثم تمنى الرجعة ، فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها
ونظمها ، ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب . انتهى ، وهو كلام حسن . .
وقرأ الجمهور : { قَدَّ جَاءَتْكَ } ، بفتح الكاف وفتح تاء ما بعدها ، خطاباً للكافر ذي
النفس . وقرأ ابن يعمر والجحدري ، وأبو حيو ، والزعفراني ، وابن مقسم ، ومسعود بن
صالح ، والشافعي عن ابن كثير ، ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير ، والعبسي : بكسر
الكاف والتاء ، خطاب للنفس ، وهي قراءة أبي بكر الصديق وابنته عائشة ، رضي الله عنهما ،
وروتهما أم سلمة عن النبي / صلى الله عليه وسلم) . وقرأ الحسن ، والأعرج ، والأعمش : جَأَتْكَ
، بالهمز من غير مد ، بوزن بعثك ، وهو مقلوب من جاءتك ، قدمت لام الكلمة وأخرت العين
فسقطت الألف ، كما سقطت في رمت وعرب . ولما ذكر مقالة الكافر ، ذكر ما يعرض له يوم
القيامة من الإنذار بسوء منقلبه ، وفي ضمنه وعيد لمعاصريه ، عليه السلام . والرؤية هنا
من رؤية البصر ، وكذبهم نسبتهم إليه تعالى البنات والصاحبة والولد ، وشرعهم ما لم يأذن
به . والظاهر أنه عام في المكذبين على الله ، وخصه بعضهم بمشركي العرب وبأهل الكتابين .
وقال الحسن : هم القدريّة يقولون : إن شئنا فعلنا ، وإن شئنا لم نفعل . وقال القاضي :
يجب حمل الآية على الكل من المجبرة والمشبهة وكل من وصف شئنا فعلنا ، وإن شئنا لم نفعل

. وقال القاضي : يجب حمل الآية على الكل من المجبرة والمشبهة وكل من وصف اﻻ بما لا يليق به نفيًا وإثباتًا ، فأضاف إليه ما يجب أن لا يضاف إليه ، فالكل كذبوا على اﻻ ؛ فتخصيص الآية بالمجبرة والمشبهة واليهود والنصارى لا يجوز . .

وقال الزمخشري : { كَذَبُواْ عَلَآى اللّٰهـ } : وصفوه بما لا يجوز عليه ، وهو متعال عنه ، فأضافوا إليه الولد والشريك ، وقالوا : { شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللّٰهـ } ، وقالوا : { لَوْ شَاءَ الرَّحْمٰنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ } ، وقالوا : { وَاللّٰهُ أَمَرَنَا بِهِآ } ، قوم يسفهنه بفعل القبائح . ويجوز أن يخلق خلقًا لا لغرض ، وقوله : لا لغرض ، ويظلمونه بتكليف ما لا يطاق ، ويجسمونه بكونه مرئيًا مدركًا بالحاسة ، ويثبتون له يداً وقدمًا وجنباً مستترين بالبلكفة ، ويجعلون له أندادًا بإثباتهم معه قدمًا . انتهى ، وكلام من قبله على طريقة المعتزلة . والظاهر أن الرؤية من رؤية البصر ، وأن { وَجُوهُهُمْ مَّسْـُودَةٌ } جملة في موضع الحال ، وفيها رد على الزمخشري ، إذ زعم أن حذف الواو من الجملة الاسمية في موضع المفعول الثاني ، وهو بعيد ، لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب . وقرء : وجوههم مسودةً بنصبهما ، فوجوههم بدل بعض من كل . وقرأ أبي : أجوههم ، بإبدال الواو همزة ، والظاهر أن الاسوداد حقيقة ، كما مر في قوله : { فَأَمَّا الَّذِينََ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ } . وقال ابن عطية : ويحتمل أن يكون في العبارة تجوز ، وعبر بالسواد عن ارتداد وجوههم وغالب همهم وظاهر كآبتهم . . ولما ذكر تعالى حال الكاذبين على اﻻ ، ذكر حال المتقين ، أي الكذب على اﻻ وغيره ، مما يؤول بصاحبه إلى اسوداد وجهه ، وفي ذلك الترغيب في هذا الوصف الجليل الذي هو التقوى . قال السدي